

Distr.: General
6 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخمسون

فيينا، ٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧

إقرار نصوص من منظمات أخرى: القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير (URF 800) الصادرة عن غرفة التجارة الدولية

مذكّرة من الأمانة

١- وجّه الأمين العام لغرفة التجارة الدولية رسالة إلى اللجنة، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (المرفق الأول) طلب فيها من اللجنة أن تنظر في إقرار القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (منشور غرفة التجارة الدولية رقم ٨٠٠) (URF 800) لاستخدامها في جميع أنحاء العالم. وقد شفعت غرفة التجارة الدولية طلبها بملخص للقواعد المذكورة (المرفق الثاني).

٢- ولعل اللجنة تود أن تلاحظ أنها قد أقرت بالفعل عدداً من نصوص غرفة التجارة الدولية، مثل القواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية لعام ٢٠١٠، والقواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب في صيغتها المنقّحة لعام ٢٠١٠ (URDG 758)، والأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية (UCP 600)، والقواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية لعام ٢٠٠٠، وقواعد الممارسات الضامنة الدولية (ISP98)، والقواعد الموحدة لسندات ضمان العقود (URCB)، والأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية (UCP 500) وغيرها.^(١)

٣- وبالإضافة إلى ذلك، لعلّ اللجنة تود أيضاً أن تلاحظ أن الغرض من القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير هو تيسير معاملات تمويل المستحقات الدولية وبالتالي التجارة الدولية، من خلال توفير مجموعة جديدة من القواعد المنطبقة على معاملات شراء مستندات التصدير

(١) http://www.uncitral.org/uncitral/ar/other_organizations_texts.html



الرجاء إعادة استعمال الورق



(forfeiting). وعلاوةً على ذلك، لعلّ اللجنة تودُّ أن تلاحظ أنَّ هذا الضرب من المعاملات مشمول باتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (نيويورك، ٢٠٠١)،^(٢) وتُكمّل القواعد الموحّدة لشراء مستندات التصدير قواعد تلك الاتفاقية وتتسق معها. ومن ثمّ، فلعلّ اللجنة تودُّ النظر في إقرارها.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.V.14.

[١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦]

رسالة من السيد جون دانييلوفيتش، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية

في إطار الشراكة مع الرابطة الدولية للتجارة وشراء مستندات التصدير، وضعت غرفة التجارة الدولية أول مجموعة من القواعد العالمية في هذا الشأن تحت اسم القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير (Uniform Rules for Forfaiting) (منشور غرفة التجارة الدولية رقم ٨٠٠ (URF 800)). وهي مجموعة من الأحكام والشروط الموحدة التي تطبق على معاملات شراء مستندات التصدير في حال إقرار الأطراف بأن اتفاقهم المتعلقة بتلك المعاملات تخضع لها. وقد قام باستعراض مشاريع تلك القواعد والتعليق عليها أثناء وضعها أكثر من ٥٠٠ عضو من أعضاء اللجنة المصرفية التابعة لغرفة التجارة الدولية واللجان الوطنية التابعة للغرفة في ٩٢ بلداً قبل أن تعتمدها اللجنة المصرفية المذكورة في اجتماعها نصف السنوي الذي عُقد في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وبدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وهذه القواعد الموحدة هي ثمرة جهود مشتركة بذلتها غرفة التجارة الدولية والرابطة الدولية للتجارة وشراء مستندات التصدير على مدار ثلاث سنوات ونصف، وهي أول قواعد عالمية تنظم معاملات الشراء هذه؛ وقد روعيت، عند وضعها، التوقعات المشروعة لسائر القطاعات المعنية بهدف توفير مجموعة موحدة من القواعد تُطبق في سوق شراء مستندات التصدير في جميع أنحاء العالم في جميع البلدان المتقدمة النمو وكذلك في العديد من الأسواق الناشئة. ويقدر حجم هذه السوق حالياً بما يقرب من ٣٠٠ بليون دولار في السنة.

وشراء مستندات التصدير هو أسلوب لتمويل التجارة يقوم على حسم مستحقات المصدّر الآجلة دون الرجوع عليه. ولهذا "التخفيض دون حق الرجوع" فوائد جمة للمصدّر، حيث يجنبه المخاطر التي ترتبط عادةً بالمعاملات التجارية الدولية، مثل المخاطر القطرية والمخاطر التجارية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار العملات، كما أنه يحسن التدفقات النقدية للمصدّر، ويعزز كذلك الميزة التنافسية للمصدّر بتوفير شروط ائتمانية جذابة للمستوردين/المشتريين.

وتغطي القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير، التي تشمل في مجموعها ١٤ مادة، معاملات شراء مستندات التصدير بجميع مراحلها، بدءاً من منشئها في السوق الأولية إلى المتاجرة في السوق الثانوية بالموجودات التي اشترت مستندات تصديرها، مما يوفر إمكانية الوصول إلى سوق عميقة تتسم بالسيولة ويمكن أن توفر التمويل الذي يحتاجه المنتجون والمصنعون والمصدرون وأن تساعد المصارف في إدارة محافظها وتعرضاتها الائتمانية.

ونحن، إذ نقدم إليكم النص الكامل لهذه القواعد الموحدة مع عرض موجز لأسلوب شراء مستندات التصدير، فإننا على ثقة من أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ستقدّر ما تبذله غرفة التجارة الدولية من جهود لتعزيز التجارة الدولية من خلال تيسير استخدام أسلوب شراء مستندات التصدير بوصفه بديلاً مرناً ومبتكراً للتمويل التقليدي للتجارة يساعد المصدّرين على تأمين أنفسهم من المخاطر السياسية والتجارية ومخاطر التحويل في معاملات التصدير، ولا سيما المخاطر المتعلقة بالأسواق الناشئة/البلدان النامية، وبالتالي تيسير التجارة الدولية التي تعتبر الآن قاطرة للتنمية الاقتصادية ومحركاً للنمو.

وعليه، فإن غرفة التجارة الدولية تتوجه إلى الأونسيتال بهذا الطلب لإقرار القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير رسمياً، وتأمل في أن يحظى باستجابة على غرار الطلبات التي سبق أن تقدمت بها إلى الأونسيتال من أجل إقرار قواعدها.

المرفق الثاني

خلاصة بشأن القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (منشور غرفة التجارة الدولية رقم ٨٠٠)

خلاصة وافية

تشرح هذه الوثيقة بإيجاز أسلوب شراء مستندات التصدير (forfaiting) باعتباره وسيلة لتمويل التجارة عن طريق عملية حسم لمستحقات المصدّر دون الرجوع عليه يتولى تفعيلها الشخص المكلف بشراء مستندات التصدير ("المكلف") (شركة تمويل متخصصة أو مصرف أو مؤسسة مالية)، وتعود هذه العملية بمنافع كبيرة على المصدّرين عن طريق تجنبهم المخاطر المرتبطة عادةً بالمعاملات التجارية الدولية، وتسريع وتيرة التدفقات النقدية لديهم وتيسيرها، وتعزيز الميزة التنافسية للمصدّر بفضل توافر التمويل من خلال شراء مستندات التصدير.

وتورد هذه الوثيقة شرحاً موجزاً وملخصاً للأحكام الرئيسية لهذه القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير.

ما المقصود بأسلوب شراء مستندات التصدير؟

شراء مستندات التصدير هو أسلوب لتمويل التجارة يقوم على حسم مستحقات المصدّر الآجلة دون الرجوع عليه، ويثبت صك هذه المعاملة مطالبات السداد أو التزامات الديون الخاصة بالمستورد أو المصرف/المؤسسة المالية بموجب خطاب اعتماد، أو خطاب اعتماد ضامن، أو ضمان، أو ضمان احتياطية، أو كميالة، أو سند إذني أنشئ بموجب معاملة التصدير.

ولما كان الدفع في إطار معاملات شراء مستندات التصدير يجري دون الرجوع على المصدّر، فإنّ المصدّر يستنفد مصالحه من المعاملة، ويقوم "المكلف" بتحصيل مستحقات المستورد أو المتعهد الآجلة ويتحمل مخاطر عدم الدفع. وفي المقابل، يحصل المكلف على حسم (فائدة) ويتقاضى أيّ رسوم أو عمولات يتفق عليها.

ما هي فوائده؟

يسعى أسلوب شراء مستندات التصدير إلى تمويل المستحقات بكامل القيمة المتعاقد عليها، وبذا يحصل المصدّر على نقوده فوراً من "المكلف" دون الرجوع على المصدّر، مما يجنبه المخاطر التي يواجهها في المعاملات العابرة للحدود من قبيل المخاطر القطرية والمخاطر التجارية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار العملات وغيرها. كما أن هذا الأسلوب يتيح للمصدّر تعزيز ميزته التنافسية بتوفير شروط ائتمانية جذابة للمستوردين/المشتريين. والوثائق المرتبطة بمعاملات شراء مستندات التصدير والتي يتعين على المصدّر توقيعها موجزة ومباشرة وموحدة إلى حدّ معقول.

ما هي القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير؟

القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير (منشور غرفة التجارة الدولية رقم ٨٠٠ ("URF 800")) هي مجموعة من الأحكام والشروط الموحدة التي تطبق على معاملات شراء مستندات التصدير في حال إقرار الأطراف بأن اتفاقاتهم المتعلقة بتلك المعاملات تخضع لها. وقد وضعت هذه القواعد الموحدة بهدف تيسير شراء المطالبات بالدفع الناشئة عن صكوك الدين مثل الكمبيالات أو السندات الإذنية أو الاعتمادات المستندية أو أي صك آخر يمثل إقراراً بالدين من مستورد أو مصرف أو كفيل.

وهذه القواعد الموحدة هي أول قواعد عالمية تنظم شراء مستندات التصدير على الإطلاق، وهي ثمرة جهود مشتركة بذلتها غرفة التجارة الدولية والرابطة الدولية للتجارة وشراء مستندات التصدير (الرابطة الدولية لشراء مستندات التصدير سابقاً) على مدار ثلاث سنوات ونصف. وقد روعيت، عند وضعها، التطلعات المشروعة لسائر القطاعات المعنية بهدف وضع مجموعة موحدة من القواعد تُطبّق داخل أسواق شراء مستندات التصدير في جميع أنحاء العالم.

وتشمل هذه القواعد كلاً من المعاملات في السوق الأولية التي ينشئ فيها المصدرون وغيرهم من بائعي السلع المعاملات والسوق الثانوية التي تتاجر فيها المصارف والمؤسسات المالية بتلك المعاملات.

هل هذه القواعد الموحدة مقبولة عالمياً؟

قام باستعراض مختلف مشاريع القواعد العالمية لشراء مستندات التصدير والتعليق عليها أكثر من ٥٠٠ عضو من أعضاء اللجنة المصرفية التابعة لغرفة التجارة الدولية واللجان الوطنية التابعة للغرفة في ٩٢ بلداً قبل أن تعتمدها اللجنة المصرفية المذكورة في اجتماعها الذي عُقد في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وحضره ممثلو أكثر من ٦٠ لجنة من اللجان الوطنية لغرفة التجارة الدولية. وقد صوّت البعض إلكترونياً.

والقواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير هي مجموعة من القواعد المقبولة عالمياً. وقد أنشأت اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية فرقة عمل دولية معنية بمسألة شراء مستندات التصدير بغية الترويج لاستخدام هذه القواعد الموحدة والتوعية بها في أوساط المصارف العالمية وشركات التصدير والاستيراد. وبفضل جهود غرفة التجارة الدولية والرابطة الدولية للتجارة وشراء مستندات التصدير في وضع مجموعة من الإجابات على الأسئلة المتكررة في هذا الشأن وتنظيم حلقات دراسية بشأن أسلوب شراء مستندات التصدير والرد على الاستفسارات الواردة، باتت القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير معروفة بحق في الأسواق الدولية ومستخدمة لدى المصارف العالمية في جميع أنحاء العالم.

ما هي الأحكام الرئيسية لهذه القواعد الموحدة؟

تغطي هذه القواعد الموحدة، التي تشمل في مجموعها ١٤ مادة، معاملات شراء مستندات التصدير بجميع جوانبها، بدءاً من منشئها في السوق الأولية وواجبات ومسؤوليات الأطراف المشاركة فيها إلى متاجرة "المكلف" الأولي في السوق الثانوية في الموجودات المشتراة، مما يتيح الوصول إلى سوق عميقة تتسم بالسيولة يمكن أن توفر التمويل الذي يحتاجه بشدة المنتجون والمصنعون والمصدرون وأن تساعد المصارف في إدارة حافظاتها وتعرضاتها الائتمانية.

وهذه القواعد الموحدة متوائمة في الشكل وأسلوب الصياغة مع غيرها من قواعد غرفة التجارة الدولية، مثل الأعراف والممارسات الموحدة بشأن الاعتمادات المستندية ("UCP 600") والقواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب ("URDG 758") الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، وهي محررة بعبارة واضحة يسيرة على القارئ، وتضم مادتين منفصلتين بشأن التعاريف والتفسير. وتورد مادة التعاريف (المادة ٢) "٢٨" تعريفاً للمصطلحات الشائعة في معاملات شراء مستندات التصدير أو الاتفاقات الخاصة بها. وتشمل هذه التعاريف مصطلحات "عملية شراء مستندات التصدير" و"اتفاقية شراء مستندات التصدير" فضلاً عن تعريف "المشتري" و"المتعهد" و"المطالبة بالدفع" و"المكلف الأولي بشراء مستندات التصدير" و"الوثائق المطلوبة" و"الوثائق المرضية" وغيرها من المصطلحات. وتتوخى التعاريف تبيان المعنى المقصود من المصطلحات بدقة ووضوح باستخدام لغة بسيطة.

وتشرح المادة الخاصة بالتفسير في هذه القواعد الموحدة (المادة ٣) كيفية تفسير العبارات الشائعة الاستخدام في معاملة شراء مستندات التصدير. وتبين مادة منفصلة (المادة ٤) بوضوح المعنى المقصود بمصطلح "دون حق الرجوع" في الأسواق الدولية لشراء مستندات التصدير. وتنص هذه المادة صراحةً على أنه، بموجب معاملة شراء مستندات التصدير، "لا يحق للمشتري أن يتقدم ضد البائع بأيّ مطالبة من جراء عدم دفع أي مبلغ مستحق فيما يتعلق بالمطالبة بالدفع" باستثناء الأحوال المعينة المنصوص عليها في القواعد.

وتشمل الأحكام الرئيسية الأخرى من القواعد الموحدة المواد المتعلقة بـ"اتفاقيات شراء مستندات التصدير في السوق الأولية" و"الشروط في السوق الأولية" و"الوثائق المرضية في السوق الثانوية" و"الدفع" و"المسؤوليات القانونية للأطراف".

ولإرشاد الأطراف إلى كيفية صوغ اتفاقات شراء مستندات التصدير في السوق الأولية، تعرض المادة ٥ من القواعد الموحدة الجوانب التي ينبغي إدراجها في تلك الصكوك. وتنص المادة ٦، في جملة أمور، على أنه في حال عدم تلبية الشروط طبقاً لاتفاق شراء مستندات التصدير، يصبح الاتفاق منتهياً دون المساس بالحقوق المقررة لأي من أطرافه. بموجب بنوده أو أحكام القانون المعمول به. وتحدد المادتان المتعلقتان "بالوثائق المرضية" (المادة ٦ والمادة ١٠) مسؤولية البائع الابتدائي في السوق الأولية أو مسؤولية البائع في السوق الثانوية، على التوالي، عن تقديم الوثائق

المطلوبة إلى المكلف الأولي في أجل أقصاه تاريخ الإتاحة ومسار العمل الذي ينبغي أن يتبعه كل من المكلف الأولي (في حالة السوق الأولية) والمشتري (في حالة المكلف الثانوي) إذا رأيا، تبعاً لممارسة السوق، أن الوثائق المقدمة ليست مرضية.

ومرفق بهذه القواعد الموحدة أيضاً أربعة اتفاقات نموذجية لمساعدة مستخدميها على صياغة التعاقدات في هذا الشأن.

الملخص

يمثل أسلوب شراء مستندات التصدير بديلاً مرناً ومبتكراً للتمويل التقليدي للتجارة، فهو يعزز القدرة التنافسية ويسر توسيع التجارة. وشراء مستندات التصدير دون حق الرجوع يقي المصدر من المخاطر السياسية والتجارية ومخاطر التحويل المرتبطة بمعاملات التصدير لا سيما في الأسواق الناشئة/البلدان النامية، مما ينشط التجارة الدولية، التي يُنظر إليها الآن كقاطرة للتنمية الاقتصادية ومحركاً للنمو.